

العرض كونه ان يكون حلالا يجوز ان يكون بعضه حلالا وبعضه حراما  
كما في الرقبة المذمومة معاوية المأثرة فالعقوب انما اذ اذلت في العشر  
فغير حطه كان فاسدا لان عقد المصال بعضه ان يكون على المصالح في  
المستوفى وعقد الساقع في الله عنه نازل واحدهما قد سبق صاحبه ولا حلال  
قال الشيخ ابن جابر لو كان بينهما حلالا كان باطلا ايضا وعقد الذي ذكره الساقع صحيح لانها  
المستطاب سطلان يكون بينهما الحلال لان الحلال الذي نعم ولا نعم فاد استر على الحلال  
بطلان يكون محلا الرابعه والاضلع فكل عقد الاصلح فان قالوا في حطه لم  
لان الاستئمان ما هو فيه المقبول وهو محموله مسله قالوا ان شرط ان يطعم السبي  
كان فاسدا وجعله اسادا قال سفيان بن عيينه عن ابي عبد الله عن النبي صلى الله عليه  
فاسدا والمصال فاسدا حتى على ما في حمله انه بطلان شرط وطعم المصال لان شرط  
لا يعود نفعه الى المسوق فلا يكون شرط وانما يتوزع عدا وهذا ما قاله الساقع اذ قال  
اصدرك الفتن على ان يعطى المال فان المداوي صحيح لانه شرط عليها فالانواع في الله  
ولو قال على ان يعطى المال لانه يعود نفع ذلك الله وجه الاول انه على شرطه  
تبيع المال كمال المرو فان المبيع الشرط اطل العن  
وما قاله سفيان بن عيينه انما عمله اذ ان هذا فان هذا  
من يطعم اجماله ويطعم من الميراث  
المال المشرك  
قاله  
صحيح  
قاله  
الاول

2 المال فالايمان بهما احدهما يرضيه والآخر لا يرضيه فاد اجماعا فاصار احدهما لعلم  
انها اصادوا لهما اذ اجماعا لعلم عبد الحادوق الحادوقه ربه ونعمه ما نصبت  
دون ما حط في فله لا يحصل المقصود منه في الحادوق فادله هذا فاذا عقد المصال شرط  
الباري منها ما صح وان اطلقا نظرت فان كان كل واحد منهما في سبب صاحبه فصح ان احدهما يرضى  
المصال وهو طاهر بالامه الذي لا يستد وينفع بهما حتى في الطارار فيهما قوله في الساقع قال  
في الام فان لم يشارطوا فيهما ووجه الاول ان احدهما يرضى عنه لانه يرضى واد العدا  
بينهما في حله على احدهما ان كثير القبل الآخر فيه نشاطه وذلك في مضمود المدايه  
واما ان احدهما قد اخرج السبق والآخر فيه جهان احدهما تقدم المسوق لان له فيه على الآخر  
وطاهر المذهب ان المصال فاسد لا في موضوعه ان يكون احدهما مبره ولا يتصل في الوسط  
الذي اخرج السبق يكون صاحبه اصلا حتى كان فاسدا فعد ايضا العقد بينهما واد اطلاقه  
فان كان المسوق حينئذ اذ ان يرضى من شانهما مسله قالوا وانما يرضى بوجهه بما صاحبه  
الوجه الآخر حمله ان المصالح يكون لهما عرضان روي عن النبي صلى الله عليه واله  
اولادكم الرمي والمشي في العرس ولا رد لك لاسمك على من واخر له في حله العرس والحل  
ور مما الله احصاها احدا السهمان ويجمعها من صحتها وربما واد لعل في المصالح  
احدا السهمان وربما يما الى الآخر فاد احدهما وروي عن احد  
بم ولا يرضى بها او يساويها ولا يجوز لهما واحد  
من في احدهما  
في خلاف  
والاجل والحاد  
الساقع

هذا هو الذي اجماعا  
في الساقع  
الاجل والحاد  
الساقع